

نحن عبدالله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية  
بمقتضى المادة ( ٣١ ) من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب  
نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره  
واضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم (٢٥) لسنة ٢٠٢٣  
قانون معدل لقانون ضريبة بيع العقار

المادة ١- يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون ضريبة بيع العقار  
لسنة ٢٠٢٣ ) ويقرأ مع القانون رقم (٢١) لسنة ١٩٧٤ المشار اليه  
فيما يلي بالقانون الأصلي وما طرأ عليه من تعديل قانونا واحدا  
ويعمل به بعد ثلاثين يوما من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢- تعدل المادة (٣) من القانون الأصلي بإلغاء عبارة ((٤%) أربعة  
بالمائة) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة ((٣%) ثلاثة بالمائة).

المادة ٣- تعدل المادة (٤) من القانون الأصلي على النحو التالي:-  
أولا: بإلغاء نص الفقرة (ب) الوارد فيها والاستعاضة عنه  
بالنصين التاليين:-

ب- عقود البيع الجارية بين المؤسسة العامة للإسكان والتطوير  
الحضري وبين المنتفعين من مشاريعها وبين جمعيات الإسكان  
التعاونية وأعضائها.

ج- عقود البيع الجارية بين البنوك والشركات لمشاريع الإسكان  
الفردية التي تم تمويلها بدون فوائد وبين المستفيدين  
من تلك المشاريع وذلك عند إعادة تسجيلها بأسمائهم بمقتضى  
تعليمات يصدرها مجلس الوزراء بالتنسيق من وزير المالية  
تحدد فيها شروط الاستثناء.

ثانيا: بإعادة ترقيم الفقرة (ج) الواردة فيها لتصبح (د) منها.

ثالثا: بإضافة الفقرة (هـ) إليها بالنص التالي :-

هـ- معاملات البيع اللاحق من خلال عقود بيع المرابحة للعقارات  
التي تجريها البنوك الإسلامية والمؤسسات المالية  
التي تمارس أعمال المرابحة خلال ستين يوما  
من تاريخ تملك البنك أو المؤسسة المالية للعقار.

المادة ٤- يعدل القانون الأصلي على النحو التالي:-

أولاً: بإضافة المادة (٥) اليه بالنص التالي:-  
المادة ٥-

ترد ضريبة بيع العقار التي تم استيفاؤها وفقاً لأحكام هذا القانون إلى دافعيها عن المعاملات التي لم تكتمل إجراءاتها بعد خصم قيمة الكلفة الإدارية للمعاملة وفقاً لنظام الكلف الإدارية للخدمات المقدمة من دائرة الأراضي والمساحة رقم (١٤٧) لسنة ٢٠١٩.

ثانياً: بإعادة ترقيم المادتين (٥) و (٦) الوارديتين فيه لتصبحا (٦) و (٧) منه على التوالي.

عبد الله الثاني ابن الحسين

رئيس الوزراء  
وزير الدفاع  
الدكتور بشرهاني محمد الخصاونة

نائب رئيس الوزراء للشؤون  
الاقتصادية ووزير دولة لتحديث القطاع العام  
ناصر سلطان حمزة الشريدة

وزير  
الأشغال العامة والإسكان  
المهندس أحمد ماهر حمدي توفيق ابو السمن

وزير  
الزراعة  
المهندس خالد موسى شحادة الحنيفات

وزير التربية والتعليم  
وزير التعليم العالي والبحث العلمي  
الدكتور عزمي محمود مفلح محافظته

وزير  
الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية  
الدكتور محمد أحمد مسلم الخلايلته

وزير  
الداخلية  
مازن عبد الله هلال الفريته

وزير  
الثقافة  
هيفاء عيوسف فضل حجار النجار

وزير  
الاستثمار  
خلود محمد هاشم السقاف

وزير  
العمل  
ناديا عبد الرؤوف سالم الروابدة

نائب رئيس الوزراء  
وزير الإدارة المحلية  
توفيق محمود حسين كريشان

وزير  
المياه والري  
المهندس رائد مظفر رفعت ابو السعود

وزير  
دولة لشؤون رئاسة الوزراء  
الدكتور ابراهيم مشهور حديثته الجازي

وزير  
الشؤون السياسية والبرلمانية  
حديثته جمال حديثته الخريشه

وزير  
السياحة والآثار  
مكرم مصطفى عبد الكريم القيسي

وزير  
الشباب  
محمد سلامة فارس سليمان النابلسي

وزير  
الصحة  
الدكتور فراس ابراهيم ارشيد الهواري

وزير  
التنمية الاجتماعية  
وفاء سعيد يعقوب بني مصطفى

وزير  
دولة للشؤون القانونية  
الدكتورة نانسى احمد ابراهيم نمروقتة

وزير  
النقل  
المهندسة وسام وليد توفيق التهموني

نائب رئيس الوزراء ووزير  
الخارجية وشؤون المغتربين  
أيمن حسين عبد الله الصفدي

وزير  
دولة  
المهندس وجيه طيب عبد الله عزائزه

وزير  
العدل  
الدكتور احمد نوري محمد الزيادات

وزير  
الطاقة والثروة المعدنية  
الدكتور صالح علي حامد الخرابشته

وزير  
المالية  
الدكتور محمد محمود حسين العسوس

وزير  
الاقتصاد الرقمي والريادة  
احمد قاسم ذيب الهنادة

وزير  
الصناعة والتجارة والتموين  
يوسف محمود علي الشمالي

وزير  
البيئة  
الدكتور معاوية خالد محمد الردايدة

وزير  
التخطيط والتعاون الدولي  
زينته زيد رشاد طوقان

وزير  
الاتصال الحكومي  
الدكتور مهند احمد سالم المبيضين